«المركزي» يصدر سندات وتوّرق بـ 280 مليون دينار

أعلن بنك الكويت المركزي بأنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتوّرق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت (280) مليون دينار كويتي لأجل (6) شهور وبمعدل عائد (1.250 %).

بسبب تأثير جائحة «كوفيد- 19» على مجال الاستكشاف والإنتاج

«النفط» تنظم حلقة نقاشية افتراضية حول تراجع أسعار النفط

- الشيخة تماضر تشيد بقرارات «أوبك+» لمساهمتها في تحسين ميزان العرض والطلب
- حمش: رفع ميزانية الاستكشاف لا يعني بالضرورة الحصول على اكتشافات جديدة

جانب من الندوة

نظمت إدارة العلاقات العامة في وزارة النفط حلقة نقاشية افتراضية (اليوم الأثنين) حول تأثير تراجع أسعار النفط بسبب جائحة (كوفيد19–) على مجال الاستكشاف والانتاج في الصناعة البترولية، والتي حاضر فيها خبير البترول والاستكشاف والانتاج في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) المهندس تركي حسن حمش، وشارك فيها عددٌكبيرٌ من المختصين في الشؤون الفنية والاقتصادية في وزارة النفط ومعهد الكويت للأبحاث العلمية والإعلاميين.

وقال المهندس تركي حسن حمش خلال الحلقة النقاشية أنه خلال السنوات الماضية تعرضت أسعار النفط إلى تذبذبات متكررة، فقد وصلت إلى حدود 147 دولار للبرميل في عام 2008، ثم انخفضت الى 34 دولار للبرميل تحت ضغط كبير من التداعيات السلبية للازمة المالية العالمية، ومن بعدها في عام 2010 شهدت الاسعار بوادر انحسار من الازمة المالية العالمية، وفي عام 2014 تهاوت أسعار النفط منذ منتصف العام حتى بلغت نحو 44 دولار للبرميل في عام 2016.وقد شهدت أسعار النفط انعكاسات سلبية نتيجة انتشار جائحة كورونا في عام 2020، لكنها تحسنت بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة.

وذكر أن ميزانيات الشركات وعمليات الاستكشاف خلال جائحة كورونا تراجعت في 2020 بما يقارب 30% عن استثمارات عام 2019، وقاربت استثمارات الاستكشاف والانتاج 382 مليار دولار في عام 2020، متوقعاً أن يتعافى الانفاق الى مستوى ما قبل الجائحة بنحو 530 مليار دولار إذا ارتفع سعر النفط إلى حوالي 65 دولار للبرميل، وهو ما تشهده الأسواق حالياً، إذا تم تداول النفط عند أكثر من 70 دولار للبرميل خلال الايام الماضية.

وتطرق المهندس تركي حسن حمش إلى العلاقة بين الطلب العالمي وأسعار النفط حيث أشار إلى ان ارتفاع أسعار النفط ترافق غالباً مع انخفاض لاحق بالاستهلاك، فضلا عن ان ظروف الطلب المتغيرة وخاصة على المدى القصير تلعب دوراً هاما في تقلبات الاسعار.

وحول العلاقة بين اسعار النفط وعدد وحجم الاستكشافات قال ان افتراض وجود علاقة مباشرة وفورية بين اسعار النفط وعدد أو حجم الاكتشافات يبقى أمراً غير واضح المعالم، كما أن تراجع الاسعار يحتاج غالباً إلى فترة زمنية حتى يظهر انعكاسه فعلياًعلى عمليات الاستكشاف، إذ ان تراجع الاسعار يرافقه ارتفاع عامل المخاطرةوبالتالي تصبح العوائد المتوقعة أقل وتلجأ الشركات العالمية إلى تخفيض ميزانيات الاستكشاف وتوجيه العمل إلى المناطق الأقل مخاطرة وتكلفة.

وذكر أن رفع ميزانية الاستكشاف لا يعني بالضرورة الحصول على اكتشافات جديدة وإنما يعني وجود فرص أكبر للعثور على هذه الاكتشافات، وهذا يعني أن ارتفاع اسعار النفط يعني إمكانية وضع خطط تنقيب واستكشاف في أماكن صعبة، لكن نتيجة عمليات الاستكشاف قد لا تظهر إلا بعد بضع سنوات ربما تكون أسعار النفط قد تغيرت خلالها.

وقال إن أنماط العرض والطلب العالمية خلال أزمة كورونا شهدت منذ بداية العام 2020 وحتى نهاية شهر مايو انخفاضات كبيرة في استهلاك النفط فاقت معدلات الانخفاض في الإنتاج، وشهدت أيضاً ارتفاع مخزونات النفط العالمية.بينما واعتباراً من شهر يونيو من عام 2020 شهدت أسواق النفط تخفيف القيود على السفر والتنقل والحركة وتخفيض انتاج النفط من قبل تحالف (أوبك+) وتراجع معدلات الانتاج في الولايات المتحدة الامريكية ومن ثم شهدت الأسواق ارتفاع في معدلات الاستهلاك وارتفاع الاسعار.

ندوات وزارة النفط

من جانبها قالت مديرة العلاقات العامة في وزارة النفط الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح في مداخلة لها خلال الحلقة النقاشية بعنوان (تراجع أسعار النفط بسبب جائحة كوفيد19–) أن الوزارة حريصة على تنظيم العديد من الندوات والحلقات النقاشية النفطية بهدف تعزيز التواصل بين اصحاب الاختصاص وموظفي الوزارة والإعلاميين، مشيرة إلى ان سلسلة الندوات الافتراضية التي دأبت الوزارة على تنظيمها خلال الفترة الماضية أسست منصة للتواصل المباشر والاطلاع على أخر الاحداث النفطية المحلية والاقليمية والعالمية.

وذكرت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباحأن وزارة النفط حريصة على تنفيذ خطتها الإعلامية التي وضعتها والتي تشمل عقد ندوات افتراضية تثقيفية حول الصناعة النفطية وغيرها من الندوات الاجتماعية والصحية والتنموية المختلفة بمشاركة المسؤولين والخبراء في قطاع النفط والغاز بهدف نشر الثقافة والتوعية داخل البلاد ودعم العمل البحثي.

إلى ذلك أشادت الشيخة تماضر خالد الأحمد الصباح بالقرارات التاريخية التي اتخذتها منظمة الدول المصدرة للنفط والدول المنتجة من خارج أوبك (أوبك+) والتي ساهمت في تحسين ميزان العرض والطلب النفطي وذلك بما يتماشى مع الاوضاع العالمية السائدة الناجمة عن تداعيات جائحة كورونا، مبدية تفاؤلها عن وضع الاسواق خلال الفترة المقبلة بالتزامن مع توسع الدول في توزيع اللقاح المضاد لفيروس كورونا وبدء عودة الحياة الطبيعية التدريجية في العديد من دول العالم.

الهاشل: النهج الاستباقي لـ«الكويت المركزي» أتى بثماره خلال جائحة كورونا

محمد الهاشل

قال محافظ بنك الكويت المركزي، محمد يوسف الهاشل، إن النهج الاستباقي لبنك الكويت المركزي آتى بثماره خلال جائحة فيروس كورونا، حيث نجح القطاع المصرفي في تخطي السنة الأولى من الأزمة، ومارس دوراً داعماً لجهود تحفيز الاقتصاد.

وأضاف الهاشل في كلمته لمجلة هيئة أسواق المال الكويتية في إصدارها الرابع، أن بنك الكويت المركزي استوعب مبكراً دروس أزمات العشرية الماضية فترجمها إلى إجراءات عملية لترسيخ الاستقرار النقدي والاستقرار المالي.

وأوضح أنه في مواجهة انعدام اليقين يجري بنك الكويت المركزي اختبارات ضغط دورية؛ وفق سيناريوهات متشددة للاطمئنان إلى متانة النظام المصرفي، مشيراً إلى أن تقارير كبريات المؤسسات المالية الدولية ووكالات التصنيف الائتماني العالمية على الإشادة بسياسات "المركزي" ونهجه الاستباقي الحصيف.

وبين الهاشل أن أحد أبرز دروس المستفادة من الجائحة أن الأزمات تأتي من خارج المنظومة المالية والاقتصادية كما تأتي من داخلها، أن التحدي الأكبر أمام الجهات الرقابية يكمن في الرصد المبكر لتلك المخاطر والاستعداد المسبق لها.

وتابع بالقول: "المستقبل لا تحدده الأزمات الماضية فحسب، بل تصوغه أيضاً الرؤى البعيدة والابتكارات الجديدة"؛ لافتاً بأن بناء مستقبل القطاع المصرفي يتطلب تطوير الكوادر الوطنية لاسيما على مستوى القيادات.

وأكد الهاشل أن "الدرس الأهم الذي تذكرنا به كل الأزمات، الذي يحضر عند التخطيط للمستقبل، هو الحاجة المُلحة إلى منظومة شاملة وفعالة من الإصلاحات المالية والاقتصادية والهيكلية، والضرورة الماسة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط، وتعزيز دور القطاع الخاص شريكاً في هذا التنويع المأمول".

وأشار في هذا الصدد بأن "المركزي" حرص على نحو متواصل وفي كل فرصة ومناسبة على التأكيد على ضرورة اتخاذ خطوات جادة في هذا الاتجاه، وقدم للحكومة الكويتية رؤيته في هذا الشأن، داعياً الحكومة والبرلمان إلى التعاون في سبيل الإصلاح المالي والاقتصادي والهيكلي لاستدامة الرفاه للجميع.

التقى 54 مستثمراً محتملاً من 26 مؤسسة استثمارية مع 11 شركة مدرجة

البورصة تنظم يومها المؤسسي السادس بالتعاون مع HSBC

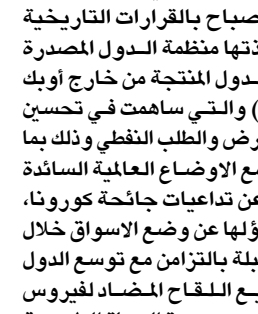

نورة العبد الكريم

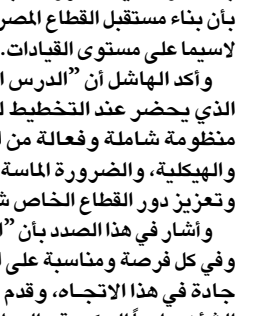

نعيم آزاددين

اختتمت بورصة الكويت يومها المؤسسي الافتراضي الذي نُظِمَ بالتعاون مع HSBC، إحدى أكبر مؤسسات الخدمات المصرفية والمالية عالمياً، يومي 1 و2 من شهر يونيو الجاري، والذي عقد افتراضياً بسبب ظروف جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث شهد لقاء ممثلي 11 شركة مدرجة في السوق الكويتي، من بينهم شركة بورصة الكويت، مع 54 مستثمر محتمل من 26 مؤسسة استثمارية عالمية رائدة. وخلال المؤسسي، عقدت الشركات الكويتية المشاركة، والتي تشمل كل من بنك الكويت الوطني، وبيت التمويل الكويتي، وبنك الخليج، وبنك بوبيان، وبنك برقان، وشركة الاتصالات المتنقلة (زين)، وشركة اجيليتي للمخازن العمومية، وشركة المباني، وشركة هيومن سوفت، وشركة طيران الجزيرة، وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية أكثر من 150 اجتماعاً خلال يومين مع مستثمرين محتملين من البنوك الاستثمارية، وشركات إدارة الأصول المالية، وصناديق الاستثمار، وصناديق التقاعد، وصناديق التحوط، وشركات التأمين. هذا وقد أتاحت الاجتماعات الفرصة للمستثمرين الدوليين للتعرف على ميزات وفوائد الاستثمار في سوق المال الكويتي، مانحةً إياهم نظرة متعمقة على الأداء المالي واستراتيجية الأعمال للشركات المدرجة.

وأوضحت رئيس قطاع الأسواق في بورصة الكويت، نورة العبد الكريم، أن تنظيم اليوم المؤسسي جاء في إطار التزام الشركة المستمر بتطوير سوق مالي مستقر وفاعل يتميز بسيولة متدفقة وشفافية عالية ورؤية مستدامة.

وأضافت العبد الكريم قائلة "حرصنا من خلال هذا الحدث الهام على إبقاء المُصدرين على اتصال فعّال مع نخبة من المستثمرين الدوليين للاستفادة من فرص الاستثمار في الكويت، وذلك ضمن جهودنا المتواصلة لإرساء منصة جاذبة يستفيد منها جميعُ المشاركين في السوق. أود أن أتقدم بالشكر إلى HSBC والشركات المدرجة على انضمامهم إلينا ومشاركتنا في هذا الحدث، والذي يعكس التزام بورصة الكويت بالعمل المستمر على توفير فرص شراكة جديدة وإطلاق المزيد من المبادرات ذات القيمة المضافة للمستثمرين والمصدرين سواء، للمساهمة في نمو سوق المال الكويتي بشكل خاص أو في الاقتصاد الوطني بشكلٍ عام".

السيولة زادت بنحو 22 بالمئة لتصل إلى 65.81 مليون دينار

المؤشرات ترتفع جماعياً وسط تسارع وتيرة التداولات

ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الاثنين، حيث صعد مؤشرها العام 0.15%، وارتفع السوق الأول 0.10%، وسجل المؤشران "رئيسي 50" والرئيسي نمواً بنسبة 0.28% و0.30% على الترتيب.

وزادت سيولة البورصة بنحو 22% لتصل إلى 65.81 مليون دينار مقابل 53.93 مليون دينار ، كما ارتفعت أحجام التداول بنسبة 13.7% لتصل إلى 347.92 مليون سهم مقابل 309.21 مليون سهم بجلسة سابقة .

وسجلت مؤشرات 9 قطاعات ارتفاعاً بصدارة المنافع بنمو نسبته 2.99%، بينما تراجع 3 قطاعات أخرى يتصدرها الطاقة بانخفاض معدله 1.13%، فيما تسقر قطاع المواد الأساسية عند مستوى إقفاله السابق.

وجاء سهم "معادن" على رأس القائمة الخضراء للأسهم المُدرجة بارتفاع نسبته 11.59%، فيما تصدر سهم "أرزان" القائمة الحمراء مُتراجعاً بنحو 6.29%.

وحقق سهم "الكويت الوطني" أنشط سيولة بالبورصة بقيمة 10.72 مليون دينار مرتفعاً بنسبة 0.12%، بينما تصدر سهم "أهلي متحد – البحرين" نشاط الكميات بتداول 6.55 مليون سهم مُتراجعاً بحوالي 0.44%.

وأغلقت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 9ر21 نقطة ليبلغ مستوى 6270ر69 نقطة بنسبة صعود بلغت 0ر15 في المئة.